

الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر – 30 يونيو 2026

مقدمة:

تم إعداد الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر عملاً بتعميم بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/356/2015) الصادر بتاريخ 25 أكتوبر 2015 في إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3) وإلحاقاً بالتعليمات الحالية للسيولة.

والتزاماً بتعميم بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/رب أ/619/2026) الصادر في 26 مارس 2026 لمواجهة تداعيات التطورات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة، تم تعديل الحد الأدنى الرقابي لمعيار صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%.

والهدف الأساسي لهذا المعيار هو الاحتفاظ بمصادر تمويل طويلة الأجل وأكثر استقراراً لمواءمة استحقاقات الأصول والحد من اعتماد البنوك على مصادر تمويل قصيرة الأجل أقل استقراراً.

تعريف:

يعرّف معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) على أنه نسبة إجمالي التمويل المستقر المتاح (ASF) إلى إجمالي التمويل المستقر المطلوب (RSF).

ويعرّف التمويل المستقر المتاح (ASF) على أنه الجزء من رأس المال والالتزامات التي يتوقع أن تمثل مصادر أموال يعتمد عليها لفترة تمتد لسنة واحدة.

ويعرّف التمويل المستقر المطلوب (RSF) على أنه ذلك الجزء من الأصول والانكشافات خارج الميزانية التي يتوقع تمويلها بصفة مستمرة خلال سنة واحدة . ويعتمد مبلغ التمويل المستقر المطلوب لكل بنك على خصائص السيولة وفترات الاستحقاق المتبقية لمختلف الأصول لدى البنك وكذلك الانكشافات خارج الميزانية.

سياسة السيولة وفقاً لمبادئ الحوكمة:

يخضع الإطار العام الخاص بعملية إدارة السيولة لمبادئ الحوكمة وإرشادات سياسة السيولة الداخلية التي وضعها البنك وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتبين هذه السياسة المهام والمسؤوليات على مستوى البنك بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة وتقدم لمحة عامة ومفصلة عن العمليات والإجراءات التي تشمل اختبارات الضغط التي تتم بموجب سيناريوهات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك السياسات الداخلية للبنك.

تقع مسؤولية إدارة السيولة على إدارة الخزينة تحت إشراف لجنة الأصول والخصوم (ALCO)، تماشياً مع التوجيهات الداخلية للبنك والتعليمات الرقابية. كما تغطي سياسة السيولة أيضاً خطط الطوارئ للتعامل مع أية أزمات في السيولة.

وعليه، فهي تحدد مؤشرات الإنذار المبكر، وكذلك المهام والمسؤوليات في البنك في حال التعرض لأية أزمة في السيولة بالإضافة إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل جميع إدارات العمل للتمكن من مواجهة هذه الأزمة.

استراتيجية التمويل:

تهدف استراتيجية البنك إلى الإبقاء على محفظة تمويل متنوعة ومستقرة مع التركيز على زيادة الودائع طويلة الأجل من عملاء التجزئة، مع الاستمرار في توسيع وتنويع قاعدة أكبر من المودعين لاستيفاء متطلبات تمويل الأصول طويلة الأجل، وبالتالي الاحتفاظ بنسبة جيدة وسليمة من معيار صافي التمويل المستقر.

علاوة على وجود علاقات جيدة مع مجموعة متنوعة من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية التي توفر تمويل طويل الأجل، فقد تمكن البنك أيضاً من الحصول على تمويل طويل الأجل من أسواق الدين من خلال قيامه في شهر يونيو 2021 بإصدار سندات مساندة من الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة 50 مليون د.ك مدتها 10 سنوات، بالإضافة إلى قيام البنك بأخذ قروض ثنائية ومشاركة متوسطة الأجل من بنوك محلية وخارجية، مما يؤكد قدرته على الحصول على تمويل بأجل أطول إن استدعى الأمر. هذا بالإضافة إلى قيام البنك في نوفمبر 2023 بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمقدار 60 مليون د.ك من خلال طرح الأسهم للاكتتاب العام مع حق الأولوية.

في يونيو 2026، قرر البنك عدم ممارسة خيار الاستدعاء للسند المساند ضمن الشريحة الثانية من رأس المال في أول تاريخ متاح للاستدعاء، وذلك في ضوء التحول المستمر للبنك نحو أن يصبح بنكاً متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية. وسيستمر السند المساند ضمن الشريحة الثانية من رأس المال وفقاً لشروطه وأحكامه الأصلية، بما في ذلك آلية إعادة تحديد معدل الكوبون المطبقة، وذلك على النحو المبين في نشرة الإصدار. ويواصل بنك الخليج الحفاظ على مراكز قوية لرأس المال والسيولة، كما يظل ملتزماً التزاماً كاملاً بالوفاء بجميع التزامات السداد في مواعيدها المحددة.

هذا، وتقوم لجنة الأصول والخصوم بشكل منتظم بمراجعة المؤشرات الاقتصادية الكلية وظروف السوق لتقديم الإرشادات المناسبة حول إدارة السيولة.

تحليل النتائج والعوامل الأساسية:

بلغ التمويل المستقر المتاح لدى البنك 5,482 مليون د.ك كما في 30 يونيو 2026 وبلغ التمويل المستقر المطلوب 5,278 مليون د.ك، وبلغت نسبة معيار صافي التمويل المستقر 103.86%.

ويتألف التمويل المستقر المتاح بشكل أساسي من رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل 3 الصادرة عن بنك الكويت المركزي، ومن ودائع عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ودائع الشركات والبنوك ومؤسسات مالية أخرى، ومن التزامات أخرى، وذلك بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر المتاح. وقد ساهمت الودائع من عملاء التجزئة (بما في ذلك ودائع المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وودائع الشركات، ورأس المال بالنسب 30.88% و 47.79% و 17.18% على التوالي من إجمالي مبلغ التمويل المستقر المتاح بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.

ويتألف التمويل المستقر المطلوب بشكل أساسي من قروض الشركات وعملاء التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الاستثمارات والبنود خارج الميزانية العمومية بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر المطلوب. وبلغت نسبة القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، وللمؤسسات المالية 79.22 % 12.66 % على التوالي من إجمالي مبلغ التمويل المستقر المطلوب بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.

معايير صافي التمويل المستقر للبنوك التقليدية					
جدول رقم 4: نموذج الإفصاح عن معايير صافي التمويل المستقر خلال الفترة المنتهية في 2026/6/30					
بنك الخليج					
	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر بحسب فترة الاستحقاق المتبقية				
م.	البيان	فترة استحقاق غير محددة	فترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر	فترة استحقاق متبقية أكثر من ستة أشهر و أقل من سنة واحدة	فترة استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر
التمويل المستقر المتاح:					
1	رأس المال:	941,573	-	-	941,573
2	رأس المال الرقابي	941,573	-	-	941,573
3	أدوات رأس المال الأخرى	-	-	-	-
4	ودائع من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة:	-	1,661,380	218,224	1,692,875
5	المستقرة	-	-	-	-
6	الأقل استقراراً	-	1,661,380	218,224	1,692,875
7	ودائع من غير عملاء التجزئة:	-	3,623,511	906,633	634,365
8	الودائع التشغيلية	-	29,563	-	14,782
9	الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة	-	3,593,948	906,633	634,365
10	الالتزامات الأخرى:	-	52,704	9,269	227,689
11	صافي المشتقات على جانب الالتزامات	-	-	-	-
12	الالتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	-	52,704	9,269	227,689
13	إجمالي التمويل المستقر المتاح	941,573	5,337,595	1,134,126	863,286
التمويل المستقر المطلوب:					
14	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة	860,935	-	-	27,695
15	الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية	-	-	-	-
16	القروض المنتظمة والأوراق المالية:	-	-	-	-
17	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-
18	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول، والقروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية	-	802,354	106,233	494,508
19	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، والقروض المقدمة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، والقروض المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	1,002,594	774,721	3,992,076
20	التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال – بازل 3	-	-	-	501,098
21	القروض السكنية المنتظمة، منها:	-	-	-	-
22	التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال – بازل 3	-	-	-	-
23	الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المصدرة لهذه الأدوات	-	-	-	22,223
24	الأصول الأخرى:	-	-	-	-
25	السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب	-	-	-	-
26	الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي لعقود المشتقات والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر لطرف مقابل مركزي	-	-	-	-
27	صافي المشتقات على جانب الأصول	60	-	-	60
28	20% من المشتقات على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة	19	-	-	-
29	الأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	32,356	44,448	-	172,398
30	البند خارج الميزانية	-	3,061,433	-	38,779
31	إجمالي التمويل المستقر المطلوب	893,370	4,910,830	880,954	4,719,984
32	معايير صافي التمويل المستقر (%)				103.86%